المحور الثالث: مدخل إلى الملكية الفكرية والتراث الثقافي غير المادي

يشرح هذا المحور بإيجاز ما هي الملكية الفكرية وكيف يمكن حماية التراث الثقافي غير المادي بنظام الملكية الفكرية في بعض الحالات. والقصد منها أن تكون أداة لمن يريد دراسة مزايا وعيوب شتى أنواع حماية الملكية الفكرية عند صون التراث الثقافي غير المادي في إطار تنفيذ اتفاقية اليونسكو لحماية التراث الثقافي غير المادي. ويمكن أن يساعد هذا التحليل أيضاً على تحديد الحالات التي يمكن أن تكون فيها سبل صون أخرى أنسب من حماية الملكية الفكرية.

النقطة الاولى: ما هي الملكية الفكرية؟

يقصد بالملكية الفكرية، بمعناها الواسع، الحقوق القانونية التي يمكن أن تقترن بأي نشاط فكري يكون له تعبير أو ناتج ملموس في الميادين الصناعية والعلمية والأدبية والفنية. ويمكن أن تتخذ الملكية الفكرية عدة أوجه، منها مثلاً:

1 - حقوق المؤلف والحقوق المرتبطة بها
2 - براءات الاختراع والمعلومات السرية (الأسرار التجارية)
3 - التصميمات الصناعية (التي تعرف أحياناً باسم "براءات اختراع التصميمات")
4 - العلامات التجارية
5 - العلامات الجماعية وعلامات التصديق
6 - المؤشرات الجغرافية

ولحقوق الملكية الفكرية صلة واضحة بالتراث الثقافي غير المادي، لأن ممارسة التراث الثقافي غير المادي ونقله يرتكزان على النشاط الفكري (من قبيل الأفكار والمهارات والمعارف والدراية)، ويمكن أن تسفر عن ناتج ملموس. ويمكن في بعض الحالات حماية حقوق الملكية الفكرية في النواتج الملموسة لممارسات التراث الثقافي غير المادي أو أشكال التعبير المتعلقة به، من قبيل المعزوفات الموسيقية التقليدية المسجلة في أشرطة فيديو، أو المنتجات المصنوعة بالطرق التقليدية، أو وصفات الطب التقليدي أو عمليات العلاج التقليدي. وهذا ما من شأنه أن يساعد الجماعات على الاستفادة من تراثها الثقافي غير المادي، وأن تصون هذا التراث، و/أو تمنع الآخرين من الاستحواذ عليه أو إساءة تقديمه. ويمكن أيضا استخدام حماية الملكية الفكرية بطريقة أعم، لمراقبة فرص الحصول على الوثائق المتعلقة بالتراث الثقافي غير المادي واستخدامها.

ويُستخدم مصطلحا "المعارف التقليدية" و"أشكال التعبير الثقافي" عوضاُ عن مصطلح "التراث الثقافي غير المادي" في ميدان الملكية الفكرية التي يجري تطويره في المنظمة العالمية للملكية الفكرية. وثمة عدد من الفروق وأوجه التباين بين مفهومي المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي من جهة، والتراث الثقافي غير المادي من جهة أخرى (انظر شرح المصطلحات أدناه للاطلاع على شرح لهذه المفردات وعلاقتها بالتراث الثقافي غير المادي). وتفادياً للبس، سيستخدم هذا النص مصطلحي المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي عند التعبير عن حماية الملكية الفكرية المتعلقة بشتى ميادين التراث الثقافي غير المادي وجوانبه في إطار الاتفاقية.

ويجدر الملاحظة أن الغرض من تحديد وتعريف أشكال التعبير الثقافي أو المعارف التقليدية لحماية الملكية الفكرية يختلف عن الغرض من تحديد التراث الثقافي غير المادي وتعريفه بغرض صونه بموجب الاتفاقية. فحماية الملكية الفكرية لأشكال التعبير الثقافي التقليدي والمعارف التقليدية ترمي إلى منع إساءة استعمالها، والمساعدة مثلاً على ضمان تمكين ذوي المعارف التقليدية من السيطرة على استعمالها أو استغلالها. ويرمي صون التراث الثقافي غير المادي إلى ضمان استمرار ممارسته ونقله، مما يدعم تنميته المستدامة بضمان استفادة الجماعات المعنية من تراثها الثقافي غير المادي.

ما هي القوانين التي تحمي الملكية الفكرية؟

يتمثل الغرض من حماية الملكية الفكرية في الأمرين التاليين:

1 - مكافأة المبدعين بمنحهم احتكاراً محدوداً على استخدام إبداعاتهم وضمان الاعتراف بهم بصفتهم مبدعين،

2 - وتشجيع الإبداع والابتكار بحيث يسهمان في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع برمته .

ولذلك تخول حقوق الملكية الفكرية في المقام الأول عادة لفرادى المبدعين الذين يملكون مصنفهم أو فرادى الشركات التي تملك مصنفها. ويجوز بيع الحقوق أو تحويلها إلى شركات أو أفراد آخرين. وعندما ينصرم أجل حقوق الملكية الفكرية، تصبح الإبداعات "مشاعاً" فيجوز للغير استخدامها ونسخها وتوزيعها بحرية.

ولا يوجد أي صك دولي (قانون، أو اتفاق، أو معاهدة، أو ما إلى ذلك) يحمي جميع أنواع الملكية الفكرية في كل بلدان العالم. بل تسن البلدان قوانينها المتعلقة بحماية الملكية الفكرية على الصعيد الوطني، وتقوم عادة بتنظيم حقوق المؤلف والعلامات التجارية والتصميمات الصناعية وبراءات الاختراع وغيرها من أنواع الملكية الفكرية من خلال أطر قانونية مستقلة. وتقتصر حقوق الملكية الفكرية عادة على البلدان (وأحياناً المنطقة) التي مُنحت فيها. غير أن هنالك عدداً من الصكوك الدولية التي تضع معايير دنيا للقوانين الوطنية وتنظم بعض جوانب حقوق الملكية الفكرية على النطاق الدولي. ومن ثم

يمكن حماية بعض حقوق الملكية الفكرية عبر الحدود الدولية، وقد تمت مواءمة قدر كبير من قانون الملكية الفكرية المتعارف عليه على المستوى القُطري.

ما هي الحقوق التي تخولها حماية الملكية الفكرية؟

مثلما يملك مالك البيت حقوقاً على بيته، يملك المبدع أو المبتكر حقوقاً على إبداعه/ابتكاره. غير أن حقوق الملكية الفكرية تختلف في مفعولها إلى حد ما عن الأنواع الأخرى من حقوق الملكية: فهي لا ترتبط عموماً بشيء مادي (التعبير الابتكاري عن الفكرة) بل إنها ترتبط بالإبداع الفكري الكامن وراءها . وعلى سبيل المثال، رغم أن الفنانين قد يبيعون منتجاتهم (من قبيل لوحات الرسم أو الكتب)، فإنهم يحتفظون بحقوق المؤلف على تلك الإبداعات الفنية (من قبيل حق بيع نسخ من الأعمال الفنية إلى الغير). فشراء منتج مبتكر خاضع لبراءة الاختراع (من قبيل نوع جديد من الهواتف النقالة) لا يخول مشتريه حق صنع تلك المنتجات وإعادة بيعها. وتكون الحقوق المخولة للمبدعين بموجب نظم الملكية الفكرية التقليدية محدودة عادة من حيث الزمان والنطاق الجغرافي.

وتوجد أنواع مختلفة من الحقوق وشروط تخويلها لشتى أنواع النواتج الابتكارية، مثلما هو مبين في الجدول التالي.

الناتج الملموس/شكل التعبير الإبداعي	حقوق الملكية الفكرية
المصنفات الأدبية والفنية والعلمية (من قبيل الكتب والأفلام والرسوم)	حقوق المؤلف
عروض الفنون الاستعراضية، والتسجيلات الصوتية (تسجيل أغنية على قرص مدمج مثلاً) والبرامج الإذاعية	الحقوق المرتبطة (بموجب حقوق المؤلف)
الاختراعات (العلاج الطبي مثلاً)	براءات الاختراع
المظهر الخارجي للسلع العملية (تصميم كرسي مثلاً)	التصميمات الصناعية
العلامات أو الرموز التي تدل على المصدر أو المنشأ التجاري ("كوكاكولا" مثلاً)	العلامات التجارية
العلامات أو الرموز التي تدل على المنشأ الجغرافي (جبن "فيتا" مثلاً)	المؤشرات الجغرافية (تسميات المنشأ)

وعندما تنتهك حقوق الملكية الفكرية (عندما ينشر طرف ثالث كتباً، أو يستخدم براءة اختراع أو يستعمل علامة دون أن يكون له حق في ذلك، مثلاً)، فيجوز لمالك الحق أن يتخذ إجراءات قانونية ضد المنتهك (بإقامة دعوى عليه مثلاً). وهذا ما يسمى إعمال حقوق الملكية الفكرية. وإذا كسبت الدعوى في المحكمة فإنها قد تفضي إلى حمل المنتهكين على وقف الانتهاك أو دفع مبالغ مالية (التعويض).

حقوق المؤلف والحقوق المرتبطة بها

تشمل حقوق المؤلف طائفة واسعة من المصنفات ومن ضمنها المصنفات الفنية، والصور الفوتوغرافية والأفلام والموسيقى. ولكي تكون هذه المصنفات الإبداعية مشمولة بحقوق المؤلف، فإنها لا

يمكن أن تكون مجرد أفكار - بل يجب أن تكون أشكالاً تعبيرية عن هذه الأفكار، مسجلة في أشرطة صوتية، أو على الورق، أو في صيغة محددة أخرى. ويتعين أيضاً أن تكون هذه المصنفات الإبداعية أصلية. فحقوق المؤلف تخول مبدعي المصنفات الأدبية والفنية والعلمية حق السيطرة على المصنف أو منع استخدام الغير له (ومن ضمن ذلك عرض المصنف على الملأ ونسخه وتوزيعه وترجمته والاقتباس منه بتصرف).

وتشمل حقوق المؤلف المصنفات الفردية التي لم يسبق نشرها وكذلك المصنفات التي استُحدث لأغراض الإعلام على نطاق واسع. ولا يُشترط التسجيل للحصول على حقوق المؤلف على مصنف من المصنفات، رغم أنه في بعض البلدان يُشترط التسجيل للحصول على تعويض عن الانتهاك (استخدام المصنف من غير ترخيص). وتدوم حقوق المؤلف من وقت الإبداع حتى مرور 50 سنة على الأقل على وفاة المبدع. ونظراً لمختلف الاتفاقات الدولية، تخول البلدان عموماً نفس حماية حقوق المؤلف للمصنفات التي أبدعت فيها أو في غيرها من البلدان.

وبموجب حقوق المؤلف، تحمى أيضاً إلى حد ما "الحقوق المعنوية" للمؤلفين. وتوجب اتفاقية برن على البلدان الأعضاء تخويل المؤلفين حق المطالبة بنسبة المصنف إليهم وبالاعتراض على كل تحريف أو تشويه أو أي تعديل آخر لهذا المصنف أو كل مساس آخر بالمصنف يكون ضاراً لشرفه أو سمعته.

ويمكن أن يحمي قانون حقوق المؤلف عمليات التحوير الأصلية المعاصرة لأشكال التعبير الثقافي التقليدي، سواء قام بها أعضاء الجماعات المعنية أو قامت بها أطراف ثالثة. وقد يشمل هذا سيناريوهات سردية جديدة بصيغة رواية تقليدية، ومصنفات مركبة (من قبيل، مجموعة قصص الحوريات) والمصنفات المشتقة (من قبيل مختلف أنواع الأغاني الشعبية).

ويمكن لمن يساعد المبدعين الفكريين على تبليغ رسالتهم أو نشر مصنفاتهم على الجمهور، من قبيل فناني الفنون الاستعراضية، ومنتجي الأعمال السمعية البصرية والمنظمات الإذاعية، أن يطالبوا بالحقوق المجاورة أو الحقوق المرتبطة. وعلى هذا المنوال يمكن لقانون حقوق المؤلف أن يحمي عروض الموسيقى التقليدية. وتخول معاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي لعام 1996، ومعاهدة بيجين بشأن الأداء السمعي البصري "لفناني الأداء الفلكلوري" حق الترخيص بتسجيل أدائهم، وحق الترخيص بإجراء معاملات معينة تتعلق بتلك التسجيلات. وتوفر الفقرة 4 من المادة 15 من اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية (1886) آلية للحماية الدولية للمصنفات غير المنشورة والتي تكون شخصية مؤلفها مجهولة، ومن ضمنها أشكال التعبير الثقافي التقليدي.

ويملك أولئك الذين يوثقون الممارسات الثقافية (عبر الوسائل السمعية البصرية أو الوثائق مثلاً) حقوق المؤلف على ما وثقوه، ما لم يحولوا حقوقهم لشخص آخر، ومن ثم يمكن مراقبة توزيع ما وثقوه واستخدامه.

براءات الاختراع

تخول براءات الاختراع حقوق الملكية الفكرية في اختراع في أي ميدان من ميادين التكنولوجيا. ويعرف الاختراع عادة بأنه حل جديد وغير بديهي يمكن تطبيقه صناعياً لمعالجة مشكلة محددة. ويقصد بعدم البداهة (التي يشار إليها أيضاً بتعبير "الخطوة الابتكارية")، أن الاختراع لا يكون بديهياً لشخص لديه مهارة عادية في الصنعة.

وبراءة الاختراع وثيقة رسمية (تصدرها الحكومة) تخول المخترع (أو من يخلفه في ذلك الحق) حق منع استغلال الغير غير المرخص به لاختراعه. وتكون الحماية التي تخولها براءة الاختراع محدودة زمنياً (20 سنة عموماً)، ولا تسري إلا في بلد أو منطقة محددة. وعادة ما يلزم تطبيق براءات الاختراع في كل البلدان حيث يرغب صاحب البراءة أن يسوّق اختراعه (الذي قد يكون منتجاً أو عملية)، أو حيث يرغب في منع الآخرين من تسويقه فيها.

ولا يمكن منح براءات الاختراع إلا فيما يتعلق بالاختراعات التي يكون موضوعها جديداً، أي لم يسبق أن كشف عنه، أو أعلن عنه بوسائل خطية أو شفهية، أو عن طريق الاستعمال العلني. وفي معظم البلدان، لا تمنح براءات الاختراع إلا إذا لم يسبق أن كشف عن الاختراع أو استعمل في مكان ما من العالم. ولـ "الكشف" معنى واسع إلى حد ما في هذا السياق، ويشمل في معظم الولايات الوطنية إفشاء المعلومات لأي شخص آخر ممن يكون له خيار الكشف عن موضوعها للغير. ولا يمكن منح براءات الاختراع فيما يتعلق بالمعارف التقليدية التي سبق الكشف عنها للعموم، في النصوص الأكاديمية أو في قواعد البيانات مثلاً، حتى وإن كانت الجماعة التي نشأت فيها تلك المعارف ترغب في الحفاظ على سريتها.

وإذا لم يسبق الكشف عن المعارف التقليدية، فيمكن لأصحابها أن يستصدروا براءة اختراع بشأنها، لكن ذلك يتطلب الكشف عن المعارف التقليدية السرية لأن عملية الكشف هي من الأسس المنطقية الجوهرية لنظام براءة الاختراع. وإذا كان أصحاب المعارف التقليدية لا يرغبون في الكشف عن سر معرفتهم التقليدية، فبإمكانهم استعمال قانون السرية أو الأسرار التجارية لحمايتها من الكشف.

ويمكن أيضاً لأصحاب المعارف التقليدية أن يكشفوا عن معلومات كافية لمسؤولي براءة الاختراع لكي يثبتوا أن الاختراع المطالب ببراءته في طلب براءة الاختراع المنافس ليس جديداً. ولا يستوجب ذلك تقديم أصحاب المعارف لطلب براءة اختراع؛ بل يكتفون بمنع إيداع براءة الاختراع الأخرى: وهذا ما يسمى بالحماية الدفاعية.

وعلى سبيل المثال، مُنحت براءة اختراع في الولايات المتحدة بشأن استخدام الكركم في علاج الجروح بوضع مقدار معين من مسحوق الكركم على الجرح. وأقر طالبو براءة الاختراع بالاستخدام المعروف للكركم في الطب التقليدي لعلاج شتى الالتواءات وحالات الالتهاب. ودُرس طلب براءة الاختراع، واعتُبر الاختراع المطالب به اختراعاً جديداً وقت تقديم الطلب استناداً إلى المعلومات المتاحة آنذاك للسلطة القائمة بدراسة الطلب. ونظراً إلى أنه قد سبق وأن وُصفت هذه الطريقة في معالجة الجروح في نصوص سنسكريتية قديمة وغيرها من الوثائق، طُعن لاحقاً في الطلب وتبين أنه طلب غير صحيح.

التصميمات الصناعية

يحمي قانون التصميمات الصناعية المظهر الخارجي للسلع العملية التي ابتدعت بصورة مستقلة وكانت جديدة أو أصلية. ويقصد بكلمة "الجديدة" عموماً أنه لم "يتح للعموم" أي تصميم مطابق أو مشابه كثيراً (لم يبع أو يعرض مثلاً) قبل التسجيل أو في تاريخ سابق. ويقصد من جهة أخرى بكلمة "الأصلية" أن التصميم لا بد وأن يكون مختلفاً عن التصميمات المعروفة أو عن خليط من خصائص التصميمات المعروفة، رغم أن هذا الفرق لا يلزم أن يكون جوهرياً. وتنشأ حقوق التصميمات تلقائياً بمجرد ابتداعها في بعض الحالات؛ وفي حالات أخرى يشترط فيها التسجيل. وتصل مدة الحماية المتاحة لحقوق التصميمات إلى 10 سنوات على الأقل، وتخول حقوقاً حصرية لمالك التصميم تمنع الأطراف الثالثة غير المرخص لها من أن تستنسخ مواد تجسد نفس التصميم المحمي أو تصميماً مشابهاً له أو تبيع تلك المواد أو تستوردها.

ويوجد العديد من أشكال التعبير الثقافي التقليدي التي يمكن حمايتها بحقوق التصميمات الصناعية: المنسوجات (من قبيل الأقمشة أو الألبسة أو الأثواب أو السجاد) وأشكال التعبير الثقافي المادي الأخرى، من قبيل المنقوشات والمنحوتات والفخار والتحف الخشبية والتحف المعدنية والمجوهرات، والسلل المنسوجة وغيرها من أنواع مصنوعات الحرف اليدوية. فقد منحت حماية التصميمات الصناعية في كازاخستان على سبيل المثال للمظهر الخارجي للأزياء الوطنية ومنها أغطية الرأس (ساوكيل) والسجاد (توسكيز)، وزخارف السرج، وأساور النساء (بليزيك).

العلامات التجارية

العلامة التجارية هي علامة (من قبيل شعار أو كلمة) تميز سلعاً أو خدمات مؤسسة معينة عن سلع أو خدمات منافسيها. ويمكن أن تتمثل العلامات في طائفة واسعة من التعابير، ومن ضمنها الأسماء والكلمات والأرقام والرسوم والأصوات والألوان وأشكال الأبعاد الثلاثة، بل وحتى الروائح (في بعض الإيالات). ولا يسمح معظم البلدان إلا بتسجيل العلامات التي يمكن عرضها بيانياً. ويمكن للأفراد والشركات تسجيل العلامات التجارية لبلد أو منطقة محددة، ولسلع وخدمات محددة؛ وعادة ما يتعين

تجديده كل عشر سنوات. ويشترط معظم البلدان استخدام علامة تجارية أثناء التجارة شرطاً للتسجيل. ويمكن لمالك العلامة التجارية منع غيره من استخدام علامات مشابهة تبعث على الخلط لسلع أو خدمات، في ذلك الإقليم، ما لم يكونوا قد سجلوا علامتهم أولاً (أو شرعوا في استخدامها).

ولا يمنع تسجيل العلامات عموماً إلا "إذا كانت خالية من أي طابع مميز" أو "كانت منافية للأخلاق أو للنظام العام، ولا سيما عندما يكون من شأنها تضليل الجمهور". ومن العلامات غير المميزة التي يرفض تسجيلها تلك العلامات التي تكتفي بوصف السلع (مثلاً "تفاح" لوصف التفاح)؛ ويستحسن أن تشير العلامات المميزة التي يمكن تسجيلها منشأ السلع (مثلاً "apple" للحواسيب) ويمكن رفض تسجيل العلامات "المضللة" التي توحي خطأً بأن السلع أو الخدمات تنشأ في مجموعة أو منطقة محددة أو أنها مصنوعة بطريقة محددة، في حين أنها ليست كذلك.

ويمكن استخدام العلامات التجارية لتسويق منتجات تستند إلى معارف تقليدية وأشكال تعبير ثقافي تقليدي، ولمنع التسويق التضليلي أو استخدام تعابير مهينة لمجموعة محددة من الناس أو مهينة للعموم عامة. وفي نيوزيلندا، يتضمن "قانون العلامات التجارية في الوقت الراهن حكماً يسمح لمفوض العلامات التجارية برفض تسجيل علامة تجارية إذا اعتبر المفوض، استناداً إلى أسباب معقولة، أن استعمالها أو تسجيلها يحتمل أن يجرح مشاعر قسم كبير من المجتمع، ومن ضمنها السكان الأصليون في ذلك البلد، أي الماوري".

وتنص المادة 136 (ز) من القرار 486 لمفوضية جماعة دول الأنديز على أنه "لا يجوز تسجيل العلامات التي من شأن استخدامها أن يؤثر بلا مبرر في حق الغير، ولا سيما عندما تتألف من اسم جماعة من الشعوب الأصلية، أو الأفريقية الأمريكية، أو المحلية، أو تتضمن تسميات أو كلمات أو حروفاً أو رموزاً أو علامات تستخدم لتمييز منتجاتها وخدماتها، أو الطريقة التي تجهز بها، أو تمثل تعبيراً عن ثقافتها أو ممارستها، عدا عندما تقدم طلب التسجيل الجماعة نفسها أو يُقدم طلب التسجيل برضاها". وقد طبقت كولومبيا قرار جماعة دول الأنديز هذا لرفض تسجيل العلامة التجارية تيرونا لأنها تشير إلى ثقافة شعوب أصلية تقطن الأراضي الكولومبية. فممثلو هذه الثقافة أو الأشخاص المرخص لهم من أولئك الممثلين هم وحدهم الذين يحق لهم طلب الموافقة على استخدام شكل التعبير بوصفه علامة مميزة، وبوصفه علامة تجارية في هذه الحالة بعينها.

وفي عام 1999، استخدمت قبائل سنونيموكس وهي من الأمم الكندية الأولى قانون العلامات التجارية لحماية صور عشر منحوتات صخرية (تحمل صوراً صخرية قديمة). ولما كانت لهذه المنحوتات الصخرية أهمية دينية خاصة لدى أفراد "الأمة الأولى"، اعتُبر استنساخ الصور وتداولها بصفة سلعة من غير ترخيص منافياً للمصالح الثقافية للجماعة، فسجِّلت صور المنحوتات الصخرية من أجل وقف بيع السلع التجارية، من قبيل القمصان، والمجوهرات والبطاقات البريدية، التي تحمل تلك

الصور. وبعد أن تم ذلك، وبعد القيام بحملة توعية لشرح أهمية المنحوتات الصخرية لقبائل سنونيموكس، توقف التجار المحليون والصناع التجاريون عن استخدام صور المنحوتات الصخرية.

علامات التصديق والعلامات الجماعية

تسمح بعض النظم القانونية بتسجيل العلامات الجماعية وعلامات التصديق؛ ويمكن أن يتم ذلك في إطار نظام تسجيل العلامات التجارية. وتستخدم العلامات الجماعية للإشارة إلى سلع أو خدمات مشتركة لمجموعة من الناس، من قبيل الشعوب الأصلية أو الجماعات المحلية. وقد يتعلق الأمر بجماعة لها قواعد تحكم العضوية فيها وشروط للحد من الانضمام إليها. وتُستخدم علامات التصديق للإشارة إلى السلع والخدمات التي تستوفي معايير محددة، من قبيل كونها مصنوعة في منطقة معينة بطريقة محددة. ويمكن لكل مجموعة تستوفي سلعها وخدماتها المعايير (بعد عملية تقييم) أن تستخدم العلامة. ويتعين أن يدير مالك العلامة علامة التصديق (وهو جهة فاعلة مستقلة لا يجوز لها بيع السلع والخدمات، لكنها تقيِّم تقيد سلع وخدمات الآخرين بالمعايير)، في حين أن العلامة الجماعية تديرها المجموعة نفسها. وعندما تَستعمل علامات التصديق تسمية منشأ جغرافي معياراً من المعايير فإنها تكون في الواقع مشابهة إلى حد كبير للمؤشرات الجغرافية (انظر أدناه)، لكن يجوز أن تضطلع بإدارتها وكالات مختلفة.

وقد قام شعب السامي، الذي هو شعب من الشعوب الأصلية يعيش في المناطق الشمالية من النرويج والسويد وفنلندا وروسيا، بتسجيل علامة تجارية باسم سامي دوودجي في عام 1982. وتتعلق علامة سامي دوودجي بوسمة تبين مصنوعات الحرف اليدوية التي أنتجها شعب السامي. ويقتصر الحق في استعمال هذه الوسمة على أفراد السامي الذين يستوفون معايير عضوية معينة في الجماعة. وقد تبين أن استعمال الوسمة مفيد في ضمان تمييز المنتجات اليدوية التي صنعها أفراد السامي في السوق عن منتجات غير السامي.

المؤشرات الجغرافية

المؤشرات الجغرافية أسماء ورموز تبين (مباشرة أو بصفة غير مباشرة) المنشأ الجغرافي لمنتج معين. ومن أشهر الأمثلة استعمال كلمة "شمبانيه" للدلالة على النبيذ الفوار الذي ينتج في منطقة معينة من فرنسا (منطقة "شمبانيه") بطريقة محددة. وتبين المؤشرات الجغرافية منشأ السلع دون أن تسمي حرفياً مكان المنشأ (برج إيفيل يشير إلى باريس مثلاً).

وثمة عدة نظم مختلفة لحماية المؤشرات الجغرافية، التي تشملها مختلف القوانين الوطنية والاتفاقات الدولية. وعادة ما تميز هذه النظم بين المؤشرات الجغرافية التي (أ) تكتفي بالإشارة إلى مكان منشأ مقوم أو أكثر من مقومات السلع ("مؤشرات المصدر")، أو (ب) تشير إلى أن خصائص منتج معين يمكن أن تنسب إلى منشئه الجغرافي ("تسميات المنشأ"). وأحياناً، لا تسري المؤشرات الجغرافية إلا على منتجات غذائية أو خمور ومشروبات روحية، لكن المزيد من النظم بدأ في حماية السلع غير

الزراعية كذلك. وقد أصبحت أهمية العوامل الثقافية (من قبيل استخدام الطرق التقليدية في التجهيز والإنتاج) تتنامى في مواصفات المؤشرات الجغرافية. وتحمي المؤشرات الجغرافية استعمال اسم أو رمز (يمكن أن يكون اسماً تقليدياً للمنتج) للمنتجات التي تصنع باستخدام معايير محددة للإنتاج والمنشأ.

وتسجيل مؤشر جغرافي ليس كتسجيل براءة اختراع - إذ لا يُحظر على الغير استعمال طريقة الإنتاج نفس أو المقومات نفسها، بل يقتصر الحظر على استعمال الاسم نفسه أو الرمز لوصف المنتجات. ومن ثم إذا كشفت الطرائق السرية للإنتاج في إطار مواصفات المؤشر الجغرافي، فإن بإمكان أي شخص أن يستخدمها.

وتختلف المؤشرات الجغرافية عن العلامات التجارية من حيث أن الحماية المخولة لاستعمال اسم أو رمز أقوى عادة من الحماية التي توفرها العلامة التجارية. وما لم تلغ المؤشرات الجغرافية، فإنها تبقى للأبد بلا حاجة إلى إعادة تسجيلها. ولا تُمنح المؤشرات الجغرافية لمجموعة أو فرد بل تمنح لأي منتج يستوفي معايير الإنتاج، بطريقة مشابهة لعلامة التصديق. وأخيراً، يدير المؤشر الجغرافي عادة ويسهر على إعماله جهاز رسمي، مع أنه في بعض النظم القانونية، يجوز للشركات والأفراد أيضاً أن يتخذوا إجراءً قانونياً ضد انتهاك المؤشر الجغرافي. ولذلك فإن تسجيل مؤشر جغرافي يمكن في العديد من الحالات أن يكون وسيلة أقوى لحماية استعمال اسم من علامة تجارية ويمكن استعماله إلى جانب العلامات التجارية القائمة، لكن المنتجين لا يسيطرون على استعمال وإنفاذ المؤشرات الجغرافية إلا بدرجة أقل مما يسيطرون على العلامات التجارية.

وثمة أمثلة عديدة على تسجيل كلمات تتعلق بمنتجات المعارف التقليدية أو أشكال التعبير الثقافي باعتبارها مؤشرات جغرافية. وتشمل ما يلي:

- خزف تالافيرا دي بويبلا ومصنوعات أولينالا اليدوية في المكسيك؛
- مجوهرات وزجاج وبلور يابلونيتس في الجمهورية التشيكية؛
- مطرزات ماديرا في البرتغال؛
- دمى كارغوبول الخزفية ودمى فيليمونوف في الاتحاد الروسي؛
- الأواني الخزفية ذات الرسوم اليدوية من نوع مودرانسكا ماجوليكا من مودرا في سلوفاكيا؛
- دمقس لامبهون الحريري التايلندي في تايلند؛
- حرير مايسور ومطرزات ولباس الساري الفاراناسية في الهند.

النظم المتفردة

لا يعترف قانون الملكية الفكرية التقليدي عموماً بالملكية الجماعية وانتساب ملكية أشكال التعبير الثقافي للجماعة، ولا يوفر إلا حماية محدودة زمنياً للعديد من أنواع الملكية الفكرية. ولعل إدخال تعديلات على قانون الملكية الفكرية التقليدي لحماية حقوق الملكية الفكرية في المعارف التقليدية أو أشكال

التعبير الثقافي ومدونات الأخلاقيات أو برتوكولات التعامل مع التراث الثقافي غير المادي والجماعات المعنية من شأنه أن يساعد على تناول هذه المشكلات.

وتُصَمَّمُ النظم القانونية تحديداً أحياناً (ومن ث تسمى نظماً "متفردة") لحماية حقوق الجماعات في أشكال التعبير الثقافي التقليدي والمعارف التقليدية. ويغلب على الأطر القانونية التي تحمي حقوق الملكية الفكرية في المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي أن تكون متنوعة إلى حد ما، وتحمي شتى أنواع الحقوق بطرق مختلفة. ففي البرازيل، على سبيل المثال، سنت الدولة تشريعاً من فئة خاصة يعترف بحق جماعات الشعوب الأصلية والجماعات المحلية في أن تقرر أوجه استعمال المعارف التقليدية المرتبطة بالتراث الوراثي للبلد، وحظر استعماله واستغلاله غير المشروعين. ويخول هذا التشريع لجماعات الشعوب الأصلية والجماعات المحلية الحق في أن يعترف لها بمنشأ معارفها التقليدية، وحظر استعمال معارفها التقليدية ونشرها من غير ترخيص، وحق الحصول على منافع اقتصادية من استعمال الغير لها.

وتشجع الاتفاقات الإقليمية بعض البلدان على اعتماد تشريعات وطنية بشأن الملكية الفكرية المتعلقة بالمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي.

ولم يحصل حتى الآن أي اتفاق على صك دولي بشأن حماية الملكية الفكرية للمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، ولم تحدد أي معايير دنيا بهذا الشأن. وما فتئت اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفنون الشعبية التابعة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية تسعى منذ عام 2001 إلى وضع إطار من نوع خاص لحماية حقوق الملكية الفكرية على جوانب الممارسة الثقافية المملوكة للجماعات.

ويمكن الأخذ بنهوج أخرى خارج ميدان الملكية الفكرية للعمل على ضمان استفادة الجماعات من صون تراثها الثقافي غير المادي. وعلى سبيل المثال، تعترف الفقرة (ي) من المادة 8 من اتفاقية التنوع البيولوجي بحقوق الجماعات على معارفها التقليدية وحاجتها إلى التمتع بالمنافع المستمدة من استغلالها التجاري. ويحدد بروتوكول ناغويا بموجب هذه الاتفاقية المبادئ التوجيهية للتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناجمة عن استخدام المعارف التقليدية والموارد الوراثية.

شرح المصطلحات

المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي

يُستخدم مصطلحا "المعارف التقليدية" و"أشكال التعبير الثقافي" في ميدان الملكية الفكرية التي يجري تطويرها في المنظمة العالمية للملكية الفكرية عوضاً عن مصطلح "التراث الثقافي غير المادي". ويستخدم مصطلح "المعارف التقليدية" بمعناه العام (الشامل للمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي)، وأحياناً يميَّز بين المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، ويعزى التمييز جزئياً إلى

أنه في نظم حقوق الملكية الفكرية التقليدية، تتاح أنواع مختلفة من الحماية القانونية لهذه الأنواع المختلفة من الجهد الإبداعي (براءات الاختراع للمعارف التقليدية، وحقوق المؤلف وحماية التصميمات لأشكال التعبير الثقافي التقليدي، مثلاً).

والمعارف التقليدية بمعناها العام (أي المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي) تماثل تقريباً مفهوم التراث الثقافي غير المادي بمعناه المحدد في الفقرة 1 من المادة 2 من الاتفاقية. وعندما يُستخدم مصطلح "المعارف التقليدية" بمعناه الضيق، فإنه يشير إلى "المعارف الناجمة عن النشاط الفكري في سياق تقليدي، وتشمل الدراية، والممارسات، والمهارات، والابتكارات". وتورد الاتفاقية خمسة ميادين من التراث الثقافي غير المادي في الفقرة 2 من المادة 2 ويماثل اثنان منها، أي "المعارف المتعلقة بالطبيعة والكون" و"الفنون الحرفية التقليدية"، المعارف التقليدية بمعناها الضيق.

ويقصد بأشكال التعبير الثقافي التقليدي "الأشكال المادية وغير المادية التي يتم بها التعبير عن المعارف التقليدية والثقافات أو إبلاغها أو إظهارها" وتشمل "الموسيقى التقليدية، والعروض الفنية، والروايات، والأسماء، والرموز، والتصميمات والأشكال الهندسية". وتماثل أشكال التعبير الثقافي التقليدي تقريباً أشكال التعبير (المظاهر المادية) الناشئة في ميادين أخرى من التراث الثقافي غير المادي المذكورة في الفقرة 2 من المادة 2 من قبيل الفنون الشفهية وفنون أداء العروض، والممارسات الاجتماعية والطقوس والاحتفالات.

حقوق المؤلف

حقوق المؤلف هو مصطلح قانوني يصف الحقوق التي يملكها المبدعون على مصنفاتهم الأدبية والفنية. وتضم المصنفات المشمولة بحقوق المؤلف الكتب والموسيقى والرسوم والمنحوتات والأفلام، وبرامج الحاسوب، وقواعد البيانات، والإعلانات، والخرائط والرسوم التقنية.

المؤشرات الجغرافية

المؤشرات الجغرافية وتسميات المنشأ هي علامات توضع على السلع التي لها منشأ جغرافي محدد وتملك خصائص أو سمعة أو مميزات تنسب أساساً إلى مكان المنشأ ذاك. ويشمل المؤشر الجغرافي في الغالب اسم مكان منشأ السلعة.

التصميم الصناعي

يمثل التصميم الصناعي الجانب الزخرفي أو الجمالي في صنف ما. ويمكن أن يتألف التصميم من خصائص ثلاثية الأبعاد، من قبيل شكل القطعة أو سطحها، أو ثنائية الأبعاد، من قبيل الأشكال أو الخطوط أو الألوان.

براءة الاختراع

براءة الاختراع هي حق حصري يمنح لمخترع. وبصفة عامة، يخول براءة الاختراع لصاحبها حق تقرير ما إذا كان اختراعه يمكن أن يستخدمه الغير أو كيف سيتم ذلك. ويتيح صاحب البراءة للعموم مقابل هذا الحق معلومات تقنية بشأن الاختراع في وثيقة براءة الاختراع المنشورة.

العلامة التجارية

العلامة التجارية علامة تتيح تمييز سلع مؤسسة ما أو خدماتها عن سلع وخدمات غيرها من المؤسسات.

الحماية الإيجابية للمعارف التقليدية/أشكال التعبير الثقافي التقليدي

تخول الحماية الإيجابية حقوق الملكية الفكرية في المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. ويمكن استخدام هذه الحقوق لمنع استخدام الغير لها استخداماً غير مرخص به أو غير لائق. ويمكن أيضاً أن يتيح للجماعة نفسها التي نشأت فيها المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي استغلالها الفعلي، لبناء مؤسسات حرفها اليدوية، مثلاً.

الحماية الدفاعية للمعارف التقليدية/أشكال التعبير الثقافي التقليدي

لا تخول الحماية الدفاعية حقوقاً في الملكية الفكرية على موضوع المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي لكنها ترمي إلى وقف اكتساب الغير لتلك الحقوق. وتشمل الاستراتيجيات الدفاعية استخدام المعارف التقليدية الموثقة لاستبعاد أو إبطال براءات اختراع تدعي بصورة غير مشروعة أن معرفة تقليدية سابقة الوجود هي اختراع من الاختراعات.

المشاع والانتفاع العام

يعتبر المصنف مشاعاً بصفة عامة إذا لم يوجد أي قيد قانوني على استخدام العموم له. ولا يعني "الانتفاع العام" بالضرورة أن المصنف هو "مشاع". والمواد المشاع تتاح للاستعمال بحرية بلا مقابل. أما المواد المندرجة في إطار "الانتفاع العام" فيمكن ألا تتاح إلا بشروط متفق عليها قد تتضمن دفع مقابل للانتفاع بها. وكثيراً ما يفترض في المعارف التقليدية المندرجة في إطار "الانتفاع العام" والمنتفع بها والمنشورة أنها ملك عام ومن ثم فهي متاحة للانتفاع الحر. لكن الأمر قد لا يكون كذلك. فاستخدام المعارف التقليدية المندرجة في إطار "الانتفاع العام" قد يتطلب مع ذلك موافقة أصحابها المسبقة المستنيرة واتفاقاً على أحكام تقاسم المنافع.